قوله كعلم اليقين من اضافة الشئ الى مرادفه فيدان اضافة الشئ الى مرادفه كليت اسد غير جائزة عند جمهور النحاة والضرورة في ان العلم قد يعم الظن واليقين فيكون من باب اضافة العام الى الخاص كبلد بغداد

قوله علما ضروريا لان نحو من انفسنا العلم الضروري بالبلاد النائيه كمكة وبغداد والامم الخاليه كالانبياء والاوصياء بحيث لا يحتمل النقيض اصلا وماذاك الا بالاخبار

قوله صورة واما لم يثبت قطعا لكونه احاد الاصل ولا يحصله ذلك بمنزلة خبر الواحد لان اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه تتزهوا عن وصمة الكذب ثم حصل زيادة وحجان بتواتره بعد وتلقته الامة بالقبول واما لم يحصله ذلك

يجب بمنزلة المتواتر لان تنزههم عن وصمة الكذب لا يفيد صدق النقل قطعا

المشهور

قوله علم الصحابيه وهو زيادة توطين وتسكين يحصل للنفس على ما ادركته

قوله هو الصحيح اي حتى على قول من يجعله قسما من المتواتر لا قسيما له وهو الخصاص وقيل يكفر بجحده والحق الاتفاق على عدمه لاجل رواية اصله وعليه فلا يظهر ثمرة الاختلاف

خبر الواحد

وبخوذلك وانه يوجب علم اليقين من اضافة الشئ الى مرادفه كالصيان اي كما يوجب الحس علما ضروريا لا نظريا لوقوع العلم به لمن ليس له اهلية الاستدلال او يكون اتصاله فيه شبهة صورة اي لاعتقاد الان اتصاله بالرسول صلى الله عليه وسلم لم يثبت قطعا كالمشهور وهو ما كان من الاحاد في القرن الاول وهو قرن الصحابة ثم انتشر في القرن الثاني ومن بعدهم وهم القرن الثالث حتى نقله قوم لا يتوهم تواطئهم على الكذب فقط لا القرون التي بعدها فان عامة الاحاد اشتهرت في هذه القرون ولا تسمى مشهورة وانه اي المشهور يوجب علم الطمانينه اي سكون يحصل بزيادة على الظن بالكتاب والسنة المتواترة بحيث لا يقبل جاحده ولا يكفر هو الصحيح او يكون اتصاله فيه شبهة صورة كما مر وسمي لان الامة ما تلقته بالقبول كخبر الواحد وهو علم على هذا النوع من الاخبار فلا يرد على ما قيل فسقط ما يقال كيف قال وهو كخبر يرويه الواحد والاثنان فصاعدا لا عبرة لعدد فيه بعد ان يكون دون المشهور والمتواتر بان يرويه في القرن الثاني والثالث من يتوهم تواطئهم على الكذب وبعد ذلك لا يخرج عن كونه من الاحاد وان تكثر رواته ثم قوله والمتواتر مستغنى عنه لان ما كان دون المشهور

قوله فلولا الخ وجه الدلالة ان لعل في قوله تفقا لعلهم يحذرون للطلب والايجاب لامتناع الترجي على الله تفاد قبل على ان قول الاحاد يوجب الحذر وان لولا للتحضيض وهو متضمن للامر فلولم يكن حجة لم يكن في الامر فائدة قوله جبر بريره اي الهديه فلم يكن حجة ولانه كان صلى الله عليه وسلم يرسل الافراد من اصحابه الى الاقاليم لتبليغ الاحكام وايجاب قبولها على الانام

المشهور فهو دون المتواتر بالضرورة كما في التقرير وانه يوجب غلبة الظن وهو كاف في وجوب العمل دون علم اليقين بالكتاب متعلق بيوجب كقوله تفقا فلولا نفر من فرقة منهم طائفة فنفر الباقية والطائفة تقع على الواحد فاكثر والسنة كقبوله عليه السلام خير بريرة والاجماع من الصحابة ومن بعدهم والمعقول اذ المتواتر لا يوجد في كل حادثة فلو رد خبر الواحد لتعطلت الاحكام وقيل قالته القاشاني واحمد بن حنبل وداود الظاهري وبعضهم لا عمل الا عن علم بالنص وهو لا تفق ما ليس لك به علم فانه يوجب خبر الواحد العمل او يوجب العلم لانتفاء اللازم وهو العلم وهذا اثقليل للاول او لثبوت الملزوم وهو العمل تعليل للثاني قلنا هذه الملازمة ممنوعة لوجوب العمل بغالب الظن بالاجماع والاية محمولة على ما روى ولا تقل رابته يفعل وسمعته يقول ولم تر ولم تسمع ويدل عليه اخر الاية والراوي تفسير للخبر بحسب الراوي ثم ان عرف بالفقه والتقدم في الاجتهاد كالخلفاء الراشدين والعبادلة ابن مسعود وابن عباس وابن عمرو ونحوهم ممن اشتهر بالفقه كان حديثه حجة يترك به القياس خلافا لمالك فانه قدم القياس على خبر الواحد

قوله وبدل عليه اي على ان المراد بالسمع ما يشمل الاذن الباطنة

قوله وهو ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا اذ المراد بالسمع ما يشمل الاذن الباطنة على ان المراد ذلك

قوله ابن مسعود الى تفسير للعبادلة وهو جمع عبد لا لفظة في عبد وهم عند الفقهاء هؤلاء الثلاثة وعبد الله بن عمرو بن العاص ابن الزبير وعبد الله بن عمرو بن العاص وجمعهم بعضهم نظما بقوله ابناء عباس وعمرو وعمر وابن الزبير هم العبادلة الغرر وهذا الاسم غلب على ابن عمر رضي الله تعالى عنهم المتورد من الصحابة رضي الله تعالى عنهم اجمعين

Cambridge University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)